



سياسات إدارة التنوع المجتمعي: دراسة مقارنة بين الاستراتيجيات الدمجية والتوافقية

سياسات إدارة التنوع المجتمعي: دراسة مقارنة بين الاستراتيجيات الدمجية والتوافقية

م.م عباس هادي عبهول^٢

رئاسة جامعة الكوفة

abbashadialmyali@gmail.com

م.م حسين علي حبيب^١

جامعة الكوفة / كلية الفقه

huseina.zwein@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: إدارة التنوع المجتمعي، الاستراتيجيات الدمجية، الديمقراطية التوافقية، التعددية المجتمعية، المواطنة السياسية.

كيفية اقتباس البحث

حبيب ، حسين علي ، عباس هادي عبهول ، سياسات إدارة التنوع المجتمعي: دراسة مقارنة بين الاستراتيجيات الدمجية والتوافقية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في
ROAD

Indexed في مفهرسة في
IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)



Policies for Managing Societal Diversity: A Comparative Study of Integrative and Consociational Strategies

Asst. lect. Husein Ali
Habib

University of Kufa /
College of Jurisprudence

Asst. Lect. Abbas Hadi
Abhoul

Presidency of the
University of Kufa

Keywords : Societal Diversity Management, Integrative Strategies, Consociational Democracy, Societal Pluralism, Political Citizenship, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies.

How To Cite This Article

Habib, Husein Ali , Abbas Hadi Abhoul , Policies for Managing Societal Diversity: A Comparative Study of Integrative and Consociational Strategies, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026, Volume:16, Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract:

This study examines the strategies adopted for managing diversity in contemporary societies through a comparative analysis of integrative (assimilationist) and consociational pluralist approaches. The research seeks to demonstrate how states endeavor to strike a balance between national unity and respect for cultural, religious, and ethnic pluralism. The study is based on an analytical examination of international models representing both approaches, namely the Malaysian and French cases as examples of integrative strategies, and the Lebanese and Belgian cases as illustrations of consociational arrangements. The findings indicate that the effective management of diversity cannot be achieved through coercive integration or rigid power-sharing mechanisms, but rather through a balanced model that combines the principles of inclusive citizenship with respect for cultural particularities. Such an approach





reinforces the concept of “unity in diversity” as a comprehensive framework for political and social stability.

In contrast, the pluralistic-consensual approach, as demonstrated in experiences like Belgium and Lebanon, has shown that recognizing and including multiple identities in governance through proportional representation and power-sharing can achieve inclusive political representation and prevent exclusion. However, the success of this model remains contingent on the existence of a consensual political culture and flexible institutions capable of adapting to changes. While Belgium succeeded in transforming linguistic quotas into a mechanism for sustainable stability, Lebanon continues to suffer from institutional fragility stemming from the dominance of sectarian divisions and a weak legal framework guaranteeing institutional neutrality.

المخلص

يتناول هذا البحث تحليل الاستراتيجيات المتبعة في إدارة التنوع داخل المجتمعات الحديثة، من خلال المقارنة بين النهج الدمجي (الاستيعابي) والنهج التعددي التوافقي. يهدف البحث إلى بيان كيف تسعى الدول لتحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية واحترام التعددية الثقافية والدينية والإثنية. اعتمدت الدراسة على تحليل نماذج دولية تمثل كلا الاتجاهين، كالنموذجين الماليزي والفرنسي للنهج الدمجي، واللبناني والبلجيكي للنهج التوافقي. خلص البحث إلى أن نجاح إدارة التنوع لا يتحقق عبر الدمج القسري أو المحاصصة الجامدة، بل من خلال نموذج متوازن يجمع بين قيم المواطنة الشاملة واحترام الخصوصيات الثقافية، بما يعزز مفهوم "الوحدة في التنوع" كإطار جامع للاستقرار السياسي والاجتماعي.

في المقابل، أثبت النهج التعددي التوافقي في تجارب مثل بلجيكا ولبنان أن الاعتراف بالهويات المتعددة وإشراكها في الحكم من خلال التمثيل النسبي وتقاسم السلطة يمكن أن يحقق شمولية التمثيل السياسي ويمنع الإقصاء، غير أن نجاح هذا النموذج يظل مشروطاً بوجود ثقافة سياسية توافقية ومؤسسات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات. فبينما نجحت بلجيكا في تحويل المحاصصة اللغوية إلى آلية استقرار مستدام، ظلّ لبنان يعاني من هشاشة مؤسسية ناجمة عن طغيان الانقسامات الطائفية وضعف البنية القانونية الضامنة للحياد المؤسسي.

المقدمة

يشكّل التنوع الإثني والديني والثقافي سمة أصيلة للمجتمعات المعاصرة، لكنه في الوقت نفسه يمثل تحدياً مركزياً أمام صنّاع القرار في الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها. إذ كثيراً ما تتحوّل التعددية، في غياب الإدارة الرشيدة، إلى مصدر توتر وانقسام سياسي واجتماعي. لذلك



برزت في الفكر السياسي المعاصر مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات العامة لإدارة التنوع، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية والاعتراف بالاختلاف، وضمان مشاركة جميع المكونات في إطار دولة المواطنة.

ضمن هذا السياق، ظهرت مقاربتان رئيسيتان في إدارة التنوع:

الأولى هي الاستراتيجيات الدمجية، التي تسعى إلى بناء هوية وطنية جامعة من خلال توحيد الرموز والمؤسسات واللغة والتعليم، وتحويل التنوع إلى عامل انسجام اجتماعي؛ وتشمل في نطاقها النماذج الاستيعابية الكلاسيكية كما في فرنسا، والنماذج الدمجية المرنة كما في ماليزيا.

أما الثانية فهي الاستراتيجيات التعددية التوافقية، التي تقوم على الاعتراف بالتنوع وإشراك المكونات المختلفة في الحكم من خلال آليات مثل التمثيل النسبي، وتقاسم السلطة، والاعتراف الدستوري بالهويات المتعددة، كما في التجريبتين اللبنانية والبلجيكية.

تتبع أهمية هذا البحث من معالجته إحدى الإشكاليات المحورية في العلوم السياسية المعاصرة، والمتمثلة في كيفية إدارة التنوع داخل الدولة على نحو يحقق توازنًا دقيقًا بين متطلبات الاستقرار السياسي ومقتضيات العدالة والمشاركة الشاملة لمختلف مكونات المجتمع. كما تستمد الدراسة أهميتها من اعتمادها مقارنة تحليلية مقارنة بين نموذجين متميزين في إدارة التنوع، الأمر الذي يتيح فهماً أعمق للديناميات السياسية والمؤسسية التي تتحكم في نجاح هذه النماذج أو إخفاقها في تعزيز الاندماج الوطني وترسيخ الاستقرار السياسي.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن للدول المتعددة الهويات أن تدير تنوعها الثقافي والإثني بما يحقق الوحدة الوطنية دون الوقوع في الإقصاء أو الاستيعاب القسري؟

وتفترض الدراسة أن تحقيق إدارة فعّالة للتنوع لا يقوم على تبني نهج أحادي، بل يستند إلى مقارنة تكاملية تجمع بين مبادئ الدمج المؤسسي وقواعد التوافق السياسي، بما يضمن المشاركة المتكافئة لمختلف المكونات، ويحدّ من احتمالات الانقسام المجتمعي.

أما منهج البحث، فيقوم على التحليل المقارن، من خلال دراسة نماذج دولية مختارة وتحليل أدواتها المؤسسية والسياسية في إدارة التنوع، مع إجراء مقارنة بين التجارب الدمجية، كما في حالتي ماليزيا وفرنسا، والتجارب التوافقية، كما في حالتي لبنان وبلجيكا، واستخلاص الدروس العامة المستفادة منها.

وفي هذا الإطار، يسعى البحث إلى إبراز أن إدارة التنوع لا يمكن اختزالها في نموذج واحد جامد، بل هي عملية مركّبة تتطلب تحقيق توازن مستمر بين الهوية الوطنية الجامعة والتعددية المعترف



بها، بما يجعل من مبدأ «الوحدة في التنوع» ركيزة أساسية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة وتعزيز استقرارها السياسي والاجتماعي.

المطلب الأول: الاستراتيجيات ذات الطابع الدمجي أو الإيستيعابي

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسات الدمجية أو الاستيعابية

تُعدّ استراتيجيات إدارة التنوع من أهم السياسات العامة التي تهدف إلى تنظيم العلاقات داخل المجتمعات المتعددة ثقافياً أو إثنيًا أو دينياً، لضمان الاستقرار والوحدة الوطنية. وتندرج الاستراتيجيات الدمجية أو الاستيعابية ضمن هذا الإطار، إذ تسعى إلى بناء هوية وطنية جامعة تستوعب المكونات المختلفة في إطار مؤسسي موحد.

يتمثل جوهر الفرق بين الدمج والاستيعاب في طبيعة العلاقة بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية؛ فالاستيعاب (Assimilation) يقوم على إذابة الخصوصيات الثقافية في هوية مركزية واحدة، كما هو الحال في النموذج الفرنسي الذي يربط المواطنة بالانتماء الكامل للثقافة الجمهورية. أما الدمج (Integration) فيعتمد مقاربة أكثر مرونة، تسعى إلى توحيد المجتمع من خلال القيم المشتركة دون إلغاء التنوع، كما في التجربة الماليزية التي توازن بين الهوية الوطنية والخصوصيات الثقافية (Cormos, 2022, pp. 2-4).

تتطلب هذه السياسات من فرضية أن الوحدة لا تعني التطابق، وأن تحقيق الانسجام الوطني يتطلب تعزيز الروابط المشتركة — كاللغة الرسمية، والتعليم الوطني، والمواطنة المتساوية — مع الحفاظ على الحق في الاختلاف الثقافي والديني. ومن خلال هذا النهج، يتحول التنوع من عامل انقسام إلى عنصر إثراء واستقرار، يعزز شعور الأفراد بالانتماء والمشاركة المتكافئة في الدولة (International Organization for Migration [IOM], 2016, p. 3).

وتتجلى هذه السياسات العامة أو الاستراتيجيات من خلال أدوات عديدة (عبد الجبار & رشيد، ٢٠٢٣، ص ٣٨٤-٣٨٧) أبرزها:

١- الاندماج التعليمي: يشكّل الاستيعاب الثقافي عبر التعليم إحدى الأدوات الأكثر فاعلية في بناء الهوية الوطنية الجامعة، إذ يُسهم توحيد المناهج الدراسية وتعزيز القيم المشتركة كاللغة الرسمية والرموز الوطنية في تقليص الفجوات بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وتحويل التنوع إلى رافعة للانتماء الوطني. فالمدرسة هنا ليست مجرد مؤسسة معرفية، بل فضاء لتشكيل الوعي الجمعي وترسيخ قيم المواطنة والتعايش، وتُعدّ المناهج الشمولية محوراً أساسياً لهذا الدور، إذ تدمج روافد الهوية المتعددة في سردية وطنية مشتركة، بما يقلل من مظاهر الانقسام ويعزز التسامح. غير أنّ هذا النهج يواجه تحديات، أبرزها خطر "الذوبان الثقافي"، حيث قد يُنظر إلى

ترسيخ الهوية الوطنية بصورة مفرطة كتهديد للهويات الفرعية. ومن ثم، يتطلب الأمر توازناً دقيقاً بين الانتماء الوطني وحماية الخصوصيات الثقافية. وتشير الأدبيات والتجارب الدولية إلى أنّ هذا التوازن لا يتحقق إلا عبر مقارنة مزدوجة: ترسيخ المواطنة من جهة، وإدراج عناصر التنوع الثقافي في المناهج من جهة أخرى، مثل التاريخ المتعدد الروافد والأدب المحلي واللغات الوطنية. وقد أوصت اليونسكو في تقاريرها بضرورة تطوير المناهج على هذا الأساس بما يكرّس مبدأ "الوحدة في التنوع" كقيمة تأسيسية للتعليم، الأمر الذي يحوّل المدرسة إلى فضاء للاندماج المتوازن، لا إلى أداة للهيمنة أو الإقصاء (كيمليكا، ٢٠١١، ص ٨٢-٨٣؛ محمود، ٢٠٢٣، ص ٥٣).

٢- تشجيع المشاركة السياسية لجميع المكونات عبر قوانين انتخابية عادلة تُعدّ المشاركة السياسية أحد المرتكزات الجوهرية لبناء الأنظمة الديمقراطية الشاملة القادرة على إدارة التنوع المجتمعي وتحويله إلى عنصر فاعل في استقرار الدولة. فهي تمثل الميدان الذي تتحول فيه المواطنة من مبدأ قانوني مجرد إلى ممارسة واقعية تُجسّد المساواة في الحقوق والواجبات. غير أن تحقيق هذا الهدف يظلّ رهيناً بعدالة النظام الانتخابي؛ إذ كلما افتقرت العملية الانتخابية إلى الإنصاف في التمثيل، ولا سيّما تجاه الأقليات والنساء والفئات المهمشة، تعمّق الشعور بالإقصاء وتراجع الانتماء الوطني. ولهذا تؤكد الدراسات المقارنة على أهمية تصميم نظم انتخابية تضمن تمثيلاً متوازناً وشاملاً لجميع المكونات (كشكول حسن، ٢٠٢٢، ص ٣٥-٣٦). ويُعدّ نظام التمثيل النسبي الأكثر كفاءة في تحقيق هذا الغرض، لكونه يوزّع المقاعد وفق الحجم الحقيقي للقوى السياسية والاجتماعية، ويفتح المجال أمام الأحزاب الصغيرة والأقليات للمشاركة في الحكم وصنع القرار. كما أثبتت آلية الكوتا فعاليتها في تصحيح اختلالات التمثيل، وتمكين الفئات التي تعاني من ضعف الحضور في الحياة السياسية، وعلى رأسها النساء. (طه حسين، ٢٠١٧، ص ١٥٠-١٥٢) في المقابل، تميل النظم الأغلبية إلى تركيز السلطة بيد القوى الكبرى، مما يحدّ من فرص المجموعات الصغرى، بينما تشكّل النظم المختلطة - كما في التجريبتين الألمانية والنيوزيلندية - صيغة وسطاً تجمع بين شمولية التمثيل وفاعلية الأداء الحكومي (العبودي، ٢٠١٣، ص ٤٢-٤٦).

إنّ إرساء منظومة انتخابية عادلة من شأنه أن يُعيد الثقة بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية، ويحوّل الانتخابات من ساحة صراع هوياتي إلى آلية ديمقراطية لإدارة التنوع، عبر بناء تحالفات عابرة للانقسامات العرقية أو الدينية أو المذهبية. وبهذا المعنى، يُعدّ اعتماد النظام النسبي أو المختلط الخيار الأمثل للمجتمعات المتعددة، لقدرتهما على ترسيخ المساواة السياسية، وتعزيز



الشرعية الديمقراطية، وتوطيد الوحدة الوطنية على المدى البعيد (حنون، ٢٠١٠، ص ٥١؛ ريدولز، ريلي، & إيليس، ٢٠١٠، ص ١٥٧).

٣- اللغة الرسمية المشتركة كأداة للتماسك الوطني

تشكّل اللغة الرسمية المشتركة إحدى الركائز الرمزية الأساسية في بناء الهوية الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، إذ تُعدّ وسيلة للتواصل المؤسسي وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية بين أفراد المجتمع (Minasyan-Bareid, 2014, p. 273). غير أنّ فرض هذه اللغة بصورة إقصائية أو أحادية قد يفضي إلى تهميش اللغات المحلية وإضعاف الانتماء الوطني، الأمر الذي يجعل من السياسات اللغوية المتوازنة شرطاً جوهرياً لتحقيق الوحدة دون المساس بالتنوع (Alam, 2022, p. 508).

لقد كشفت التجارب القومية التاريخية أنّ التركيز المفرط على لغة الأغلبية وهيمنتها في مجالات التعليم والإدارة والإعلام غالباً ما أدى إلى طمس التنوع الثقافي وتوليد شعور بالإقصاء لدى الجماعات اللغوية الصغرى. في المقابل، اعتمدت السياسات الحديثة ذات الطابع الدمجي نموذجاً أكثر شمولاً يقوم على المزوجة بين اللغة الرسمية واللغات المحلية، بحيث تُوظف الأولى رمزاً للوحدة الوطنية وأداة للتكامل، في حين تُصان الثانية بوصفها مكوناً أصيلاً من مكونات الهوية الثقافية (بوقنور & يوسف، ٢٠٢١، ص ٥٢٩-٥٣٠).

يتجلى هذا التوازن في السياسات المعاصرة التي تبنت التعليم ثنائي اللغة وإدماج اللغات المحلية في المناهج الدراسية والإنتاج الثقافي والإعلامي، بما يحوّل اللغة الرسمية من أداة هيمنة إلى جسر للاندماج والتفاهم المتبادل. ومن ثمّ، فإنّ تبني نموذج لغوي متعدد المستويات — يقوم على لغة رسمية موحدة للوطن إلى جانب لغات محلية معترف بها — يسهم في تحقيق المساواة الرمزية وصون التعدد الثقافي، ليغدو بذلك النهج اللغوي المتوازن أحد أهم أدوات إدارة التنوع وترسيخ مبدأ "الوحدة في التنوع" (Hornberger, 2009, p. 3).

ثانياً: النماذج الدولية في إدارة التنوع

بعد استعراض الإطار النظري للاستراتيجيات الدمجية أو الاستيعابية، تتضح الحاجة إلى تحليل تطبيقاتها العملية في عدد من التجارب الدولية التي نجحت في إدارة التنوع بدرجات متفاوتة. وتمثل كل من ماليزيا وفرنسا نموذجين للنهج الدمجي أو الاستيعابي، في حين تجسّد لبنان وبلجيكا الاتجاه التعددي التوافقي. يهدف هذا المطلب إلى دراسة هذه النماذج في سياقاتها التاريخية والسياسية، وبيان آلياتها في تحقيق التوازن بين الوحدة والتنوع.

١- ماليزيا: السياسات الدمجية لبناء الهوية الوطنية



الخلفية التاريخية والسياسية

لم تكن ماليزيا دولة قومية موحدة عبر التاريخ، بل نشأت من فسيفساء جغرافية وعرقية ودينية معقدة. فقد كانت المنطقة قبل الاستقلال البريطاني تضم مقاطعات وسلطنة ملايوية صغيرة، بالإضافة إلى مستعمرات بريطانية مثل سنغافورة وصباح وساراواك. في عام ١٩٥٧ أعلن استقلال اتحاد الملايو، ثم توسع الكيان عام ١٩٦٣ ليُسمى اتحاد ماليزيا، قبل أن تخرج منه سنغافورة عام ١٩٦٥ لتصبح دولة مستقلة. هذا التكوين التاريخي الفريد أفرز مجتمعا متعددًا لا تقوم هويته على تجانس قومي مصطنع، وإنما على إدارة واعية للتنوع (محي، ٢٠٢٢، ص ٣٥-٥٦، ١٠٠-١٢٧؛ حسين، ٢٠١٠، ص ١١٠-١٣٤).

تتميز ماليزيا بتركيبة سكانية غير متجانسة: نحو ثلثي السكان من الملايو، في حين يشكل الصينيون قرابة ربع السكان، والهنود أقل من ١٠%، إلى جانب أقليات أصغر والسكان الأصليين في شرق ماليزيا. كما تتوزع الديانات بين الإسلام (الدين الرسمي وفق الدستور)، والبوذية، والهندوسية، والمسيحية، وديانات صينية تقليدية. هذه التعددية العميقة كان في قبالتها قبول لهذا التنوع ولم تكن هنالك محاولات رسمية أو شعبية لخلق تجانس ثقافي فبدل السعي إلى فرض هوية أحادية قامت بتبني نموذج يقوم على الوحدة في التنوع (مربعي، ٢٠١٥، ص ١٦٩-١٨٨).

أ- التعليم بين الاعتراف بالتعدد وتعزيز الوحدة

اعتمدت ماليزيا سياسة تعليمية تعكس توازنها بين السعي لبناء هوية وطنية جامعة وبين الحفاظ على التنوع الثقافي. فالنظام التعليمي الماليزي لا يقوم على نموذج استيعابي يُلغي التعدد، بل يتيح وجود مدارس بلغات مختلفة: مدارس الملايو، والمدارس الصينية، والمدارس التاميلية، إلى جانب المدارس الوطنية. هذا التعدد في مؤسسات التعليم يعكس اعتراف الدولة باللغات والثقافات المكونة للمجتمع الماليزي، في الوقت نفسه، سعت الدولة إلى جعل اللغة الملايوية (البهاسا) اللغة الرسمية المشتركة ومادة إلزامية في جميع المدارس، لضمان وجود إطار لغوي جامع يساهم في تعزيز الانتماء الوطني. بهذا الشكل، أصبح التعليم وسيلة مزدوجة (إسماعيل، ٢٠١٤، ص ١٤٦-١٤٨):

• من ناحية، ينمي هوية وطنية جامعة عبر تدريس الرموز والتاريخ الوطني واللغة الرسمية.
• ومن ناحية أخرى، يتيح للأقليات الحفاظ على لغاتها وثقافتها من خلال مؤسسات تعليمية خاصة بها.

لقد أسهم هذا التوازن في تجنب سياسات "الذوبان الثقافي" التي ميزت دولاً قومية أخرى (مثل فرنسا)، وأوجد نظاماً تعليمياً يُرسخ مبدأ "الوحدة في التنوع".





ب- قوانين انتخابية تعزز المشاركة السياسية لجميع المكونات

اعتمدت ماليزيا نموذجاً انتخابياً مصمماً لاستيعاب تعددها العرقي والديني، حيث نشأت الأحزاب السياسية على أسس قومية مثل: المنظمة الوطنية الملايوية المتحدة (UMNO) للملايو، والرابطة الصينية الماليزية (MCA)، والمؤتمر الهندي الماليزي (MIC) (عبد الكريم، ٢٠٢٢، ص ١١٢-١١٥). إلا أن هذه الأحزاب لم تبقَ منغلقة، بل شكّلت تحالفات عابرة للجماعات مثل "التحالف الوطني" و"الجبهة الوطنية"، مما أتاح مشاركة متوازنة في الحكم، كما استندت على النظام البريطاني القائم على الدائرة الفردية، حيث يُنتخب نائب واحد عن كل دائرة، ما شجع على بناء التحالفات الكبرى بدل تفتت الأصوات بين الأحزاب الصغيرة. ورغم أن هذا النظام لا يحقق تمثيلاً نسبياً دقيقاً، فإنه ساهم في تعزيز الاستقرار السياسي وتقليل احتمالات الانقسام، إذ جعل الانتخابات أداة للتفاوض بين المكونات لا للإقصاء (صالح، ٢٠١٢، ص ٩).

ج- اللغة الرسمية دون إقصاء اللغات المحلية

اللغة في ماليزيا شكّلت تحدياً رئيسياً بسبب التنوع العرقي. ففي حين نص الدستور على أن اللغة الملايوية هي اللغة الرسمية للاتحاد، لم يتم إقصاء اللغات الأخرى من المجال العام. فاللغة الإنجليزية لا تزال تُستخدم في الأعمال والتعليم العالي، فيما تُدرّس اللغات الصينية والتاميلية في مدارسها الخاصة، كما تنتشر لغات ولهجات محلية في شرق ماليزيا (صباح وساراواك) (قوق، ٢٠١٠، ص ٧٠).

بهذا، أصبحت اللغة الرسمية أداة توحيدية تُستخدم في الإدارة والمؤسسات، دون أن تكون وسيلة لإلغاء الهويات اللغوية الأخرى. إن هذه السياسة اللغوية الديمقراطية تجنبت مأزق "الإقصاء الرمزي"، وأتاحت للأقليات التعبير عن ثقافتها مع الحفاظ على أداة لغوية وطنية مشتركة تعزز التماسك الاجتماعي.

٢- فرنسا: النموذج الاستيعابي في ترسيخ الهوية الجمهورية

يقوم النموذج الفرنسي على فلسفة "الهوية الجمهورية" المستندة إلى مبادئ الثورة الفرنسية: الحرية، المساواة، الأخوة. (Liberté, Égalité, Fraternité) في هذا الإطار لا تعترف الدولة الفرنسية بالجماعات أو الأقليات بوصفها وحدات سياسية أو ثقافية قائمة بذاتها، بل ترى أن جميع المواطنين أفراد متساوون أمام القانون في إطار الجمهورية الواحدة غير القابلة للتجزئة (خليل، ٢٠٠٢، ص ٨٥-٨٦).

هذه الرؤية تعكس ما يُعرف بـ النموذج الاستيعابي (Assimilation Model)، حيث تُمنح الحقوق السياسية والاجتماعية كاملة للأفراد شريطة أن يتبنوا الهوية والثقافة الفرنسية الجامعة، أي

أن المواطنة مرتبطة بالاندماج في "الجمهورية" وليس بالاحتفاظ بخصوصيات إثنية أو دينية داخل المجال العام.

أ- التعليم كأداة للهوية الجمهورية

يُعدّ التعليم الإلزامي في فرنسا أحد أعمدة بناء الهوية الجمهورية وترسيخ مبدأ "الوحدة غير القابلة للتجزئة". فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، فُرض التعليم المجاني والإلزامي (١٨٨١)، ثم مُدّد إلى سن السادسة عشرة بموجب قانون برثوان لعام ١٩٥٩. يقوم النظام التعليمي الفرنسي على مركزية الدولة ممثلة بوزارة التربية الوطنية، التي تحتكر وضع المناهج والإشراف الإداري والفني، كما تُعدّ العلمانية الصارمة من أبرز سمات المدرسة الفرنسية، إذ حُظر ارتداء الرموز الدينية وممارسة أي نشاط تبشيري منذ قانون ١٩٠٥، وألزم المدرسون بالحياد الديني. كما جُعلت المناهج أداة لغرس القيم الجمهورية من خلال مواد إلزامية كاللغة والتاريخ والتربية الوطنية، بما يعزز صورة "المواطن الموحد" بعيداً عن الانتماءات الدينية أو المحلية. ورغم السماح بمدارس خاصة أو تعليم منزلي، فإنها تخضع جميعاً لرقابة الدولة، مما يجعل التعليم في فرنسا أداة استراتيجية لتكريس الهوية الجمهورية وتوحيد المجال الثقافي الوطني (عوض الله & سلامة، ٢٠٢٥، ص ٧٥-٧٦؛ وزارة التربية والتعليم المصرية، ١٩٩٩، ص ٢٠-٤٠).

ب- المشاركة السياسية في إطار المواطنة الفردية

يُجسّد النموذج الفرنسي في المشاركة السياسية أحد أبرز تطبيقات النهج الاستيعابي، إذ يقوم على مبدأ المواطنة الفردية المتساوية التي تُغني أي اعتراف رسمي بالهويات الجماعية أو الخصوصيات الدينية والإثنية. فالقوانين الانتخابية والمؤسسات السياسية تُبنى على أساس أن جميع المواطنين متساوون أمام الدولة، لا بوصفهم أعضاء في جماعات، بل باعتبارهم أفراداً في "الجمهورية الواحدة وغير القابلة للتجزئة" (طه، ٢٠٢٣، ص ٣٥٥-٣٥٧).

وبناءً على هذا المبدأ، لا تتضمن فرنسا نظام حصص (كوتا) للنساء أو الأقليات على أسس عرقية أو دينية، كما تمتنع الدولة عن جمع الإحصاءات التي تصنّف السكان بحسب الانتماء الديني أو العرقي، إذ يُعدّ ذلك تعارضاً مع وحدة الأمة (Beaman et al., 2019, p. 547).

وبذلك، تُشجّع المشاركة السياسية من خلال الاندماج الفردي في الهوية الجمهورية العامة، لا عبر تمثيل جماعي للهويات الخاصة. فالوصول إلى السلطة أو مواقع التأثير لا يتم بصفة "عضو في أقلية"، بل بصفة "مواطن فرنسي"، ما يجعل النموذج الفرنسي مثلاً لمقاربة تسعى إلى تحقيق المساواة الشكلية على حساب الاعتراف بالتعددية الثقافية (Gilbert & Keane, 2016, p. 887).



ج- اللغة كرمز للوحدة الوطنية

تُعدّ اللغة الفرنسية الركيزة الأساسية للهوية الجمهورية في فرنسا، إذ نصّ الدستور في مادته الثانية على أنّ «لغة الجمهورية هي الفرنسية». ويجسّد هذا النصّ الأساس القانوني الذي جعل من اللغة الرسمية أداة مركزية لبناء الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء المشترك (وزارة الثقافة الفرنسية، ٢٠٢٥، دون ترقيم صفحات).

تُستخدم الفرنسية حصراً في مجالات الإدارة، والقضاء، والتعليم العام، بينما لا تحظى اللغات الإقليمية كالباسكية والبريتونية والكورسيكية، أو اللغات الوافدة بفعل الهجرة، باعتراف رسمي مماثل، إذ يقتصر استخدامها غالباً على الحياة الخاصة أو المبادرات الثقافية المحدودة (Eusko (Ikaskuntza, 2008, p. 245).

وقد أسهمت هذه السياسة في جعل اللغة الفرنسية رمزاً للوحدة الوطنية، غير أنّها اتخذت أيضاً طابعاً استيعابياً يسعى إلى إذابة التعدد اللغوي داخل الإطار الثقافي الموحد للجمهورية. ورغم نجاح هذا النهج تاريخياً في ترسيخ الهوية الوطنية الفرنسية، فإنّ نجاحه ظلّ مرتبطاً بظروف محددة من التجانس الثقافي النسبي وقوة الدولة المركزية. أما في المجتمعات التي تتسم بتنوع عرقي وثقافي عميق، فإنّ تطبيق نموذج الاستيعاب اللغوي الصارم قد يقود إلى نتائج عكسية، في حين يوفّر النهج الدمجي المرن أو التوافقي خياراً أكثر واقعية واستدامة لتحقيق التوازن بين الوحدة والتعدد.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات ذات الطابع التعددي التوافقي

تُعدّ الديمقراطية التوافقية من أبرز النماذج السياسية لإدارة التنوع الإثني داخل المجتمعات المتعددة الإثنيات، تقوم هذه الاستراتيجية على قبول التعددية الإثنية وضمان حقوق الجماعات المختلفة في التعبير عن هوياتها الثقافية والدينية، دون الاستيعاب القسري. فالديمقراطية التوافقية تسعى إلى تمكين الجماعات الإثنية من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية من خلال تقاسم السلطة في إطار ائتلاف حاكم واسع يضمن لكل جماعة نصيباً من المشاركة في الحكم، ما يقلل من مخاوف الأقليات من الاستبعاد في حال تطبيق نظام حكم الأغلبية (عياش، ٢٠١٨، ص ١٦-١٧).

ظهرت الديمقراطية التوافقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في بعض الدول الأوروبية التي شهدت انقسامات لغوية ودينية، مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا، وأسهمت في ترسيخ الاستقرار السياسي. كما تبنتها لاحقاً دول متعددة القوميات شهدت صراعات ما بعد الاستعمار، من بينها لبنان والعراق وماليزيا، باعتبارها صيغة لإدارة التنوع وضمان المشاركة المتوازنة في السلطة.

وفقاً لـ آرنهت ليههارت (Arend Lijphart) ، تركز الديمقراطية التوافقية (ليههارت، ٢٠٠٦، ص ٤٨-٧٤) على أربع ركائز أساسية:

١. الائتلاف العريض الذي يضم ممثلين عن مختلف الجماعات لضمان المشاركة المتكافئة في السلطة التنفيذية.

٢. الفيتو المتبادل الذي يحمي الأقليات من القرارات التي قد تمس مصالحها الجوهرية.

٣. التمثيل النسبي في المؤسسات التشريعية لضمان عدالة التمثيل وفق النقل الديمغرافي والسياسي.

٤. الاستقلال القطاعي أو اللامركزية التي تمنح الجماعات حرية إدارة شؤونها الثقافية والاجتماعية بما يعزز التعايش ويحدّ من النزاعات.

أمّا أبرز الأدوات العملية للاستراتيجيات التوافقية فهي:

١- النظم الانتخابية القائمة على التمثيل النسبي

يُعدّ التمثيل النسبي الأداة الأبرز لتحقيق العدالة السياسية في المجتمعات التعددية. فبدلاً من إقصاء الأقليات في نظم الأغلبية، يسمح هذا النظام لكل جماعة بالحصول على مقاعد في البرلمان تتناسب مع وزنها الديمغرافي والسياسي. يتيح ذلك تعدد الأصوات داخل المؤسسات التشريعية ويقلل من احتكار القرار، كما يخلق أرضية مشتركة للتفاوض والتسويات السياسية. في هذا السياق، يصبح البرلمان مرآة حقيقية للتنوع الاجتماعي بدلاً من أن يكون أداة لهيمنة فئة واحدة (مصطفى، ٢٠١٣، ص ١٠-١١).

٢- المحاصصة وتقاسم السلطة في المؤسسات السيادية

تُعدّ المحاصصة آلية مكتملة للتمثيل النسبي، إذ تُترجم التوازن الانتخابي إلى مشاركة فعلية في السلطة التنفيذية والمؤسسات السيادية. يقوم هذا النظام على توزيع المناصب الرئيسية والحقائب الوزارية والوظائف العليا على أساس الانتماء العرقي أو الطائفي أو اللغوي، بما يضمن تمثيلاً متوازناً ويمنع الإقصاء السياسي. غير أنّ هذه الآلية، رغم دورها في تحقيق الاستقرار، قد تؤدي في حال الإفراط في استخدامها إلى تكريس الانقسام الهوياتي بدل تجاوزه، إذا غابت عنها الرؤية الوطنية الجامعة (McEvoy & Aboultaif, 2022, pp. 1-2).

٣- الاعتراف الدستوري بالهويات المتعددة

يُعدّ الاعتراف الدستوري بالتعدد الثقافي واللغوي والديني من أبرز أدوات النظم التوافقية في إدارة التنوع داخل الدولة، إذ يُقرّ هذا النموذج بأن التعدد مكّون أساسي للهوية الوطنية لا تهديد لها. ويتجسّد هذا الاعتراف في نصوص دستورية تمنح الجماعات المختلفة مكانة قانونية وحقوقاً ثقافية



وسياسية تكفل مشاركتها في مؤسسات الدولة وحمايتها من التهميش أو الإقصاء (زيان، ٢٠٢٣، ص ٢٤٨-٢٥٣؛ الشيخ، ٢٠٢٢، ص ٢٤-٢٧).

إيجابياتها:

• يسهم في منع احتكار السلطة من قبل فئة واحدة من خلال الاعتراف المتبادل بالمكونات المتعددة.

• يعزز الشرعية الدستورية للنظام السياسي عبر تمثيل أكثر واقعية للتنوع المجتمعي.

• يعمل كألية وقائية لتخفيف النزاعات الهوياتية وتعزيز الاندماج ضمن الإطار الوطني.

سلبياتها:

• قد يؤدي إلى ترسيخ الانقسامات العرقية أو الدينية إذا تحول الاعتراف إلى أساس دائم للتمثيل السياسي.

• قد يُستخدم لترتيب ترتيبات محاصصات جامدة تُعيق التطور نحو مفهوم المواطنة المتساوية.

• ينطوي على خطر تسييس الهويات الفرعية على حساب بناء هوية وطنية جامعة.

بذلك، تُعدّ الديمقراطية التوافقية آلية فعّالة لإدارة التنوع الإثني من خلال ضمان مشاركة مختلف الجماعات في صنع القرار السياسي، بما يعزز وحدة الدولة ويحدّ من التوترات والصراعات داخل المجتمع. وانطلاقاً من ذلك، يُمكن تناول كلٍّ من لبنان وبلجيكا كنموذجين تطبيقيين للتوافقية في إدارة التنوع.

أولاً: لبنان كأنموذج تطبيقي للأدوات التوافقية

تُعدّ لبنان من أبرز النماذج التي جسّدت الاستراتيجيات التوافقية عبر اعتماد نظام انتخابي تمثيلي ومحاصصة مؤسساتية لضمان مشاركة مكوّناته الطائفية في الحكم وصنع القرار. فقد أرسى الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ قاعدة تقاسم السلطة على أسس طائفية، فجعلت رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة الحكومة للسنة، ورئاسة البرلمان للشيعية، في تجسيد واضح لمبدأ المحاصصة السياسية داخل مؤسسات الدولة السيادية. هذه الصيغة هدفت إلى حفظ التوازن بين الجماعات الدينية وضمان عدم هيمنة طرف على آخر، لكنها في الوقت ذاته كرّست البنية الطائفية بوصفها أساساً للشرعية السياسية (ساحلي، ٢٠١٩، ص ٢١٣).

١- النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي

اعتمد لبنان نظاماً انتخابياً يقوم على مبدأ التمثيل النسبي بهدف ضمان تمثيل جميع مكوّناته الطائفية داخل المؤسسات المنتخبة، ولا سيّما مجلس النواب. وقد ساهم هذا النظام في تمكين

الأقليات الدينية من الحصول على مقاعد برلمانية تعكس وزنها النسبي في المجتمع، بما قلل من احتمالات الإقصاء السياسي وعزز المشاركة الشاملة.

جاء اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ ليُرسخ هذا المبدأ من خلال مناصفة المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين (٦٤ مقعداً لكل منهما)، بعد أن كانت الأغلبية للمسيحيين، في محاولة لتحقيق توازن تمثيلي يعكس التحولات الديموغرافية في البلاد. ومع ذلك، أظهرت التجربة العملية أن التمثيل النسبي في لبنان ظلّ محكوماً بالاعتبارات الطائفية أكثر من الاعتبارات السياسية أو البرمجية، ما أبقى العملية الانتخابية في إطار الانقسام الهويّاتي، وأضعف تطوّر الأحزاب العابرة للطوائف (الصلح، ٢٠٠٧، ص ٤٧).

٢- المحاصصة وتقاسم السلطة في المؤسسات السيادية

تعدّ المحاصصة الطائفية الركيزة الأساسية للنظام السياسي اللبناني، وقد تمّ إقرارها في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ الذي قسّم المناصب العليا على أساس طائفي: رئيس الجمهورية ماروني، رئيس الوزراء سني، ورئيس مجلس النواب شيعي. هدفت هذه الصيغة إلى ضمان توازن طائفي في هرم السلطة ومنع هيمنة أي مكّون على آخر، لكنها أسست في المقابل لبنية سياسية تقوم على توزيع النفوذ لا على مبدأ الكفاءة أو المواطنة. وبمرور الوقت، تحوّل تقاسم السلطة إلى آلية لإدامة الزعامات الطائفية، حيث أصبح تشكيل الحكومات خاضعاً للتوافق بين القوى المذهبية الرئيسية، مما أدى إلى تكرار الأزمات الدستورية والفراغات الرئاسية. وهكذا، رغم نجاح المحاصصة في تحقيق مشاركة شاملة شكلياً، فإنها أضعفت فاعلية الدولة وأعاقت تطور نموذج وطني جامع يتجاوز الانتماءات الطائفية (ساعد، ٢٠١٩، ص ١٧٣٧-١٧٣٨).

٣- الاعتراف الدستوري بالهويات الطائفية

تعدّ لبنان من أوضح النماذج العربية التي كرّست التعددية الطائفية داخل الدستور والنظام السياسي. فالميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ثم اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ أقرّا بتنوّع المجتمع اللبناني الديني والطائفي بوصفه واقعاً يجب تنظيمه لا إلغاؤه. وقد جرى تثبيت هذا الاعتراف عبر نظام الحصص الطائفية في المناصب والمؤسسات، ما جعل الانتماء الطائفي مكّوناً دستورياً في بنية الدولة (المولى، ٢٠٠٨، ص ٢٩٢-٣٠٤).

ورغم أن هذا الترتيب وقرّ تمثيلاً شاملاً للمكونات الدينية وحال دون هيمنة فئة واحدة، إلا أنه أسهم في إدامة الطائفية السياسية وجعل تجاوزها نحو مواطنة مدنية أمراً بالغ الصعوبة. وهكذا، تحوّل الاعتراف بالهويات المتعددة في لبنان إلى آلية توازن هشّة تجمع بين الاستقرار الشكلي والانقسام البنيوي.

ثانياً: بلجيكا كأنموذج تطبيقي للأدوات التوافقية

تُعدّ بلجيكا من أكثر الدول الأوروبية تعقيداً من حيث بنيتها الاجتماعية والسياسية، إذ تضم ثلاث مجموعات لغوية رئيسية: الفلمنك الناطقين بالهولندية، والفرنكوفونيين الناطقين بالفرنسية، والأقلية الألمانية. هذا التنوع اللغوي والثقافي العميق انعكس على طبيعة النظام السياسي، الذي اتجه تدريجياً نحو نموذج توافقي-فيدرالي يهدف إلى تحقيق التوازن بين المكونات المختلفة والحفاظ على وحدة الدولة. وقد أصبحت بلجيكا بذلك إحدى أبرز التجارب في إدارة التعددية داخل إطار ديمقراطي مستقر نسبياً (عبد جساس، ٢٠٢١، ص ٢٥٣-٢٥٤).

١. النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي

تُعدّ بلجيكا من أبرز الدول التي طبقت نموذج التمثيل النسبي الكامل، إذ يُشكّل هذا النظام الركيزة الأساسية لبنيتها السياسية والدستورية. تُقسّم البلاد إلى دوائر انتخابية لغوية تمثل المجموعتين الرئيسيتين: الفلمنك (الناطقون بالهولندية) والفرنكوفونيين (الناطقون بالفرنسية)، إلى جانب أقلية ناطقة بالألمانية. كما يُنتخب أعضاء البرلمان الفدرالي على أساس قوائم حزبية وفق نظام التمثيل النسبي داخل كل دائرة لغوية، بما يضمن تمثيلاً عادلاً ومتوازناً لكل جماعة تبعاً لوزنها الديموغرافي والسياسي (محمد، ٢٠٢٤، ص ٧٣-٧٥).

وقد سمح هذا النظام بتأسيس بنية مؤسساتية متعددة المستويات (فدرالية، جهوية، ومجتمعية) تعكس التنوع الثقافي واللغوي في البلاد، وأسهم في الحد من الإقصاء السياسي لأي مكوّن رئيسي، معززاً بذلك مبدأ التعددية المؤسسية بوصفه أداة للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

٢. المحاصصة وتقاسم السلطة في المؤسسات السيادية

ترتكز التجربة البلجيكية على نظام محاصصة لغوية ومؤسسية يضمن تقاسم السلطة بين المكونات الرئيسية في مختلف مستويات الحكم. تتكوّن الحكومات الائتلافية في بلجيكا عادةً من أحزاب تمثل الجماعات اللغوية الكبرى، ويُراعى في توزيع الحقائق الوزارية تحقيق التوازن بين الفلمنك والفرنكوفونيين (الأنباري، ٢٠٠٧، ص ٣٧).

كما ينصّ الدستور البلجيكي على أن مشروعات القوانين في البرلمان الفدرالي يجب أن تحظى بأغلبية ضمن كل مجموعة لغوية، وهو ما يشكّل نوعاً من الفيتو المتبادل للحيلولة دون تمرير قرارات قد تمسّ مصالح أيّ طرف. وإلى جانب ذلك، تبنت بلجيكا نظاماً فدرالياً متقدماً يمنح الأقاليم والمجتمعات سلطات واسعة في مجالات الثقافة والتعليم والإدارة المحلية، بما يوفّر قدرًا من الحكم الذاتي ضمن إطار الوحدة الوطنية (Deschouwer, 2012, pp. 45-46).

٣- الاعتراف الدستوري بالهويات اللغوية والثقافية

اعتمدت بلجيكا نموذجًا متقدمًا من الاعتراف الدستوري بالتعدد اللغوي والثقافي، إذ ينصّ دستورها على وجود ثلاث جماعات لغوية رئيسية (الفلمنكية، والفرنسية، والألمانية) وثلاثة أقاليم تتمتع بصلاحيات واسعة في مجالات التعليم والثقافة والإدارة. وقد تمّ تحويل هذا الاعتراف إلى بنية فيدرالية تعكس التوازن بين الجماعات وتمنحها حكمًا ذاتيًا موسعًا ضمن الدولة الواحدة. وقد ساهم هذا الإطار في تعزيز الانتماء المتبادل والاستقرار السياسي، رغم استمرار الخلافات اللغوية. إلا أن التجربة البلجيكية تُعدّ مثالًا على إمكانية تحويل الاعتراف بالتنوع إلى عنصر قوة مؤسسية، بدل أن يكون عامل انقسام كما في الحالات التي يغيب فيها التنظيم الدستوري الواضح (المولى، ٢٠٠٨، ص ١٨٨-١٩٠).

تكشف التجريبتان اللبنانية والبلجيكية أن تطبيق الاستراتيجيات التوافقية من خلال التمثيل النسبي وتقاسم السلطة يمكن أن ينجح في تحقيق شمولية التمثيل السياسي، غير أنه قد يفضي في المقابل إلى جمود مؤسسي وصعوبة في اتخاذ القرار.

ففي حين استطاعت بلجيكا تحويل مبدأ المحاصصة إلى أداة لاستقرار طويل الأمد عبر مؤسسات مرنة وبنية فيدرالية متوازنة، ظلّ لبنان يعاني من هشاشة بنيوية ناجمة عن توظيف المحاصصة خارج منطوق الدولة الحديثة. ومن ثمّ، فإنّ نجاح النظم التوافقية لا يتوقف على تبني أدواتها الشكلية فحسب، بل يتطلب ثقافة سياسية توافقية ونظامًا قانونيًا قادرًا على ضبطها ضمن إطار وطني جامع.

الاستنتاجات

يتّضح من تحليل التجارب المقارنة أنّ إدارة التنوع في المجتمعات التعددية لا تتحقق بنموذج واحد ثابت، بل من خلال تكييف الأدوات المؤسسية والسياسية مع الخصوصيات التاريخية والاجتماعية لكل دولة.

١- أظهرت التجريبتان اللبنانية والبلجيكية أنّ النهج التوافقي القائم على التمثيل النسبي وتقاسم السلطة يمكن أن ينجح في تحقيق شمولية التمثيل ومنع الإقصاء، إلا أنّ نتائجه تختلف باختلاف البيئة السياسية. فبينما نجحت بلجيكا في تحويل المحاصصة إلى إطار مؤسسي مستقر بفضل الفدرالية والمرونة الدستورية، عانى لبنان من هشاشة مزمنة بسبب الطابع الطائفي المغلق للمحاصصة وضعف الثقافة التوافقية.





٢- أبرزت التجريبتان الفرنسية والماليزية أن النهج الدمجي قد ينجح في بناء هوية وطنية جامعة عبر أدوات المواطنة المتساوية والتعليم المشترك واللغة الرسمية، غير أنّ المبالغة في الاستيعاب تُفضي إلى تآكل الخصوصيات الثقافية وإضعاف ثقة الأقليات بالنظام السياسي.

٣- تشير المقارنة بين النماذج الأربع إلى أن نجاح أي نظام في إدارة التنوع يتوقف على ثلاثة شروط أساسية:

○ وجود ثقافة سياسية توافقية تتجاوز الولاءات الضيقة.

○ مرونة مؤسسية وقانونية تتيح تعديل آليات التمثيل وتقاسم السلطة دون المساس بوحدة الدولة.

○ مواطنة شاملة توازن بين الحقوق الفردية والانتماءات الجماعية.

الخاتمة

في ضوء ما سبق من تحليلٍ ومقارنة، يتبين أنّ إدارة التنوع في المجتمعات التعددية تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول الحديثة، إذ تتطلب موازنة دقيقة بين مقتضيات الوحدة الوطنية واستحقاقات التعدد الثقافي والديني واللغوي. فالاستراتيجيات الدمجية والتوافقية، على اختلاف مساراتها، ليست مسارين متعارضين بقدر ما هما نهجان متكاملان يسعيان في جوهرهما إلى تحقيق الاستقرار السياسي عبر احتواء التنوع بدل إلغائه.

لقد أظهرت التجارب المقارنة أنّ الدمج القائم على المواطنة المتساوية والتعليم المشترك واللغة الرسمية الواحدة يمكن أن يكون أداة فعّالة لبناء هوية وطنية جامعة كما في فرنسا وماليزيا، غير أنّ الإفراط في هذا النهج قد يفضي إلى تآكل الخصوصيات الثقافية وإضعاف التنوع الإيجابي، خصوصاً عندما يُوظف في إطارٍ مركزي مفرط يهْمش الفوارق المحلية ويحدّ من التعبير الذاتي للجماعات.

في المقابل، أثبت النهج التعددي التوافقي في تجارب مثل بلجيكا ولبنان أنّ الاعتراف بالهويات المتعددة وإشراكها في الحكم من خلال التمثيل النسبي وتقاسم السلطة يمكن أن يحقق شمولية التمثيل السياسي ويمنع الإقصاء، غير أنّ نجاح هذا النموذج يظل مشروطاً بوجود ثقافة سياسية توافقية ومؤسسات مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات. فبينما نجحت بلجيكا في تحويل المحاصصة اللغوية إلى آلية استقرار مستدام، ظلّ لبنان يعاني من هشاشة مؤسسية ناجمة عن طغيان الانقسامات الطائفية وضعف البنية القانونية الضامنة للحياد المؤسسي.

ومن هنا، فإنّ الاستقرار في الدول المتعددة لا يتحقق عبر آليات شكلية فحسب، بل عبر بناء عقد اجتماعي جديد يوازن بين الحقوق الفردية والانتماءات الجماعية، ويجعل من المواطنة

الإطار الجامع للتنوع. فالنظم التي تنجح في تحقيق هذا التوازن هي التي تنقل التنوع من كونه تهديداً للتماسك الوطني إلى كونه مصدراً للقوة والثراء الثقافي.

وعليه، يمكن القول إنّ إدارة التنوع الفعّالة لا تقوم على الدمج القسري باسم الوحدة، ولا على المحاصصة الجامدة باسم التعددية، بل على نموذجٍ مرِنٍ وديناميكي يجمع بين المساواة في المواطنة والاعتراف بالتنوع الثقافي ضمن مؤسسات عادلة وقابلة للتكيف. إنّ هذا التوازن هو ما يجعل من شعار «الوحدة في التنوع» ليس مجرد مبدأ نظري، بل أساساً لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة القادرة على تحقيق العدالة والمشاركة والاستقرار المستدام.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. إسماعيل، محمد صادق. (٢٠١٤). *التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحة الاقتصادية*. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
٢. الأنباري، شاكر. (٢٠٠٧). *الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)*. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.
٣. حنون، حميد. (٢٠١٠). *الأنظمة السياسية (٣)*. بغداد: شركة العاتك.
٤. زيان، هوراي. (٢٠٢٣). انعكاسات الديمقراطية التوافقية على وضع الدستور. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، ٩(١)، ٢٤٨-٢٥٣.
٥. ساحلي، مبروك. (٢٠١٩). الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية: لبنان نموذجاً. *مجلة البحوث والدراسات*، ١٦(٢)، ٢١٣.
٦. ساعد، رشيد. (٢٠١٩). الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ١٠(١)، ١٧٣٧-١٧٣٨.
٧. الشيخ، سعد شهاب أحمد. (٢٠٢٢). *الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
٨. صالح، محسن. (٢٠١٢). النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف. مركز الجزيرة للدراسات.
٩. الصلح، رعيد. (٢٠٠٧). *الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني*. لبنان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مجلس النواب اللبناني.
١٠. طه حسين، ميسون. (٢٠١٧). النظام الانتخابي وأثره في عمل البرلمان. *مجلة القانون والعلوم السياسية*، جامعة الكوفة، (٣٣)، ١٥٠-١٥٢.
١١. طه، مصطفى ياسين. (٢٠٢٣). اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية: فرنسا أنموذجاً. *مجلة قضايا سياسية*، ملحق (٧٢)، ٣٥٥-٣٥٧.
١٢. عبد الجبار، هند محمد، رشيد، صدام عبد الستار. (٢٠٢٣). آليات وسياسات إدارة التنوع الإثني في الدول ذات التنوع. *مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية*، جامعة الكتاب، ٦(٩)، ٣٨٤-٣٨٧.





سياسات إدارة التنوع المجتمعي: دراسة مقارنة بين الاستراتيجيات الديمقراطية والتوافقية

١٣. عبد الكريم، عذراء كفاح. (٢٠٢٢). النظام السياسي وإدارة التنوع الإثني: ماليزيا والعراق. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد.
١٤. عبد جساس، حيدر. (٢٠٢١). واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا. مجلة حمورابي للدراسات، ١٠(٤٠)، ٢٥٤-٢٥٣.
١٥. العبودي، قاسم حسن. (٢٠١٣). تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي: دراسة مقارنة بالتجربة العراقية (ط٢). بغداد: دار الصفار.
١٦. عوض الله، نايلة، & سلامة، إلهام حامد. (٢٠٢٥). مقارنة نظام التعليم الأساسي في فرنسا والمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، (٤٤)، ٧٥-٧٦.
١٧. عياش، إسحق. (٢٠١٨). الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي: دراسات اجتماعية. المعهد المصري للدراسات، (١٨)، ١٦-١٧.
١٨. قوق، علي. (٢٠١٠). إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيًا - حالة ماليزيا. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.
١٩. كشكول حسن، حيدر. (٢٠٢٢). إدارة التنوع في الدول الفيدرالية: دراسة مقارنة (الهند وماليزيا). رسالة ماجستير، كلية الإمام الكاظم (ع)، بغداد.
٢٠. كيمليكا، ويل. (٢٠١١). أوديسيا التعددية الثقافية: سير السياسات التعددية الجديدة في التنوع (ج ١)، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
٢١. لبيهارت، آرنت. (٢٠٠٦). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (ترجمة: حسني زينة). بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.
٢٢. محمد، عمر علاء. (٢٠٢٤). الثنائية التنفيذية في الأنظمة البرلمانية التعددية: دراسة مقارنة (العراق- بلجيكا-لبنان). لبنان: الجامعة الإسلامية في لبنان.
٢٣. محي، أحمد غالب. (٢٠٢٢). النظام السياسي وإدارة التنوع الإثني: ماليزيا والعراق. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد.
٢٤. مريعي، بلقاسم. (٢٠١٥). آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
٢٥. مصطفى، مهند. (٢٠١٣). النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي. في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية (ص ١٠-١١). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٦. وزارة التربية والتعليم المصرية. (١٩٩٩). وثائق نظام التعليم في فرنسا. القاهرة.
٢٧. وزارة الثقافة الفرنسية. (٢٠٢٥). اللغة الفرنسية ولغات فرنسا - ضمان استخدام اللغة الفرنسية. تم الاسترجاع في ٢٠٢٥/١٠/٣ من <https://www.culture.gouv.fr>
- ٢٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

29. Alam, M. T. (2022). Language policies and linguistic rights. *Athens Journal of Law*, 8(4), 508.

30. Beaman, J., et al. (2019). *Census and racial categorization in France: Invisible categories and colour-blind politics*. University of California, eScholarship.
31. Cormos, V. C. (2022). The processes of adaptation, assimilation and integration in the country of migration. *Sustainability*, 14, 2–4.
32. Deschouwer, K. (2012). *The politics of Belgium: Governing a divided society*. London: Palgrave Macmillan.
33. Eusko Ikaskuntza. (2008). *The legal status of the Basque language*. San Sebastián: Eusko Ikaskuntza.
34. Gilbert, J., & Keane, D. (2016). Equality versus fraternity? Rethinking France and its minorities. *International Journal of Constitutional Law*, 14(4), 887.
35. Hornberger, N. H. (2009). *Multilingual education policy and practice*. Philadelphia: University of Pennsylvania.
36. International Organization for Migration. (2016). *Integration that values diversity: Exploring a model for current migration dynamics*. Geneva: IOM.
37. McEvoy, J., & Aboultaif, E. W. (2022). Power-sharing challenges in Iraq. *Ethnopolitics*, 21(3), 1–2.
38. Minasyan-Bareid. (2014). Language policy, national identity and politics. *European Scientific Journal*, 2, 273.
39. Reynolds, A., Reilly, B., & Ellis, A. (2010). *Electoral system design: The new international IDEA handbook* (2nd ed.). Stockholm: IDEA.

List of English-language sources

1. Abdul Jassas, H. (2021). The reality of consociational democracy in the Kingdom of Belgium. *Hammurabi Journal for Studies*, 10(40), 253–254.
2. Abdul Karim, A. K. (2022). *The political system and ethnic diversity management: Malaysia and Iraq*. Master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad.
3. Abduljabbar, H. M., & Rashid, S. A. (2023). Mechanisms and policies of ethnic diversity management in diverse states. *Al-Kitab Journal for Human Sciences*, University of Al-Kitab, 6(9), 384–387.
4. Alam, M. T. (2022). Language policies and linguistic rights. *Athens Journal of Law*, 8(4), 508.
5. Al-Anbari, S. (2007). *Consociational democracy: Concept and models*. Baghdad: Institute for Strategic Studies.
6. Al-Obaidi, Q. H. (2013). *The impact of electoral systems on the political system: A comparative study of the Iraqi experience* (2nd ed.). Baghdad: Al-Saffar Publishing House.
7. Al-Sheikh, S. S. A. (2022). *Consociational democracy and its impact on the political performance of the Iraqi political system after 2005*. Germany: Arab Democratic Center.
8. Al-Solh, R. (2007). *Consociational democracy in its global and Lebanese context*. Lebanon: United Nations Development Programme – Lebanese Parliament.
9. Awadallah, N., & Salameh, I. H. (2025). A comparison of basic education systems in France and the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Educational and Human Sciences*, (44), 75–76.
10. Ayyash, I. (2018). Identity and the management of plurality and societal diversity: Social studies. *Egyptian Institute for Studies*, (18), 16–17.





11. Beaman, J., et al. (2019). *Census and racial categorization in France: Invisible categories and colour-blind politics*. University of California, eScholarship.
12. Cormos, V. C. (2022). The processes of adaptation, assimilation and integration in the country of migration. *Sustainability*, 14, 2–4.
13. Deschouwer, K. (2012). *The politics of Belgium: Governing a divided society*. London: Palgrave Macmillan.
14. Eusko Ikaskuntza. (2008). *The legal status of the Basque language*. San Sebastián: Eusko Ikaskuntza.
15. Gilbert, J., & Keane, D. (2016). Equality versus fraternity? Rethinking France and its minorities. *International Journal of Constitutional Law*, 14(4), 887.
16. Hannoun, H. (2010). *Political systems* (3rd ed.). Baghdad: Al-Atik Publishing Company.
17. Hornberger, N. H. (2009). *Multilingual education policy and practice*. Philadelphia: University of Pennsylvania.
18. International Organization for Migration. (2016). *Integration that values diversity: Exploring a model for current migration dynamics*. Geneva: IOM.
19. Ismail, M. S. (2014). *The Malaysian experience: Mahathir Mohamad and the economic renaissance*. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution.
20. Kashkool Hassan, H. (2022). *Diversity management in federal states: A comparative study (India and Malaysia)*. Master's thesis, Al-Imam Al-Kadhim College (Peace be upon him), Baghdad.
21. Kymlicka, W. (2011). *Multiculturalism's odyssey: Navigating the new international politics of diversity* (Vol. 1, Trans. I. A. Imam). Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters.
22. Lijphart, A. (2006). *Consociational democracy in a plural society* (Trans. H. Zina). Baghdad: Institute for Strategic Studies.
23. McEvoy, J., & Aboultaif, E. W. (2022). Power-sharing challenges in Iraq. *Ethnopolitics*, 21(3), 1–2.
24. Merbai, B. (2015). *Mechanisms of ethnic pluralism management and their role in state-building: A study of the Malaysian model*. Algeria: Mohamed Khider University of Biskra.
25. Minasyan-Bareid. (2014). Language policy, national identity and politics. *European Scientific Journal*, 2, 273.
26. Ministry of Culture (France). (2025). The French language and the languages of France: Ensuring the use of the French language. Retrieved October 3, 2025, from <https://www.culture.gouv.fr>
27. Ministry of Education (Egypt). (1999). *Documents of the education system in France*. Cairo.
28. Mohammed, O. A. (2024). *Dual executive authority in plural parliamentary systems: A comparative study (Iraq–Belgium–Lebanon)*. Lebanon: Islamic University of Lebanon.
29. Muhi, A. G. (2022). *The political system and ethnic diversity management: Malaysia and Iraq*. Master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad.
30. Mustafa, M. (2013). Electoral systems and their impact on social and political integration. In *Proceedings of the Second Annual Conference of Social and Human Sciences* (pp. 10–11). Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.





31. Qouq, A. (2010). *Regional administration and lessons learned in the Arab world: The case of Malaysia*. Algeria: Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University.
32. Reynolds, A., Reilly, B., & Ellis, A. (2010). *Electoral system design: The new international IDEA handbook* (2nd ed.). Stockholm: IDEA.
33. Saed, R. (2019). Consociational democracy in plural societies: A comparative study between Lebanon and Malaysia. *Journal of Legal and Political Sciences*, 10(1), 1737–1738.
34. Sahli, M. (2019). Consociational democracy as a mechanism for resolving internal conflicts: Lebanon as a model. *Journal of Research and Studies*, 16(2), 213.
35. Saleh, M. (2012). The Malaysian political model and diversity management. *Al Jazeera Centre for Studies*.
36. Taha Hussein, M. (2017). The electoral system and its impact on parliamentary performance. *Journal of Law and Political Science*, University of Kufa, (33), 150–152.
37. Taha, M. Y. (2023). Administrative decentralization in republican states: France as a model. *Political Issues Journal*, Supplement (72), 355–357.
38. Zayan, H. (2023). The implications of consociational democracy for constitution-making and its content. *Journal of Comparative Legal Studies*, 9(1), 248–253.

